موازنة ٢٠٠٨ بين النظرية والتطبيق

(٢-١)

د.ماجد الصوري

فلسفة الموازنة

أكدت فلسفة الموازنة مواضيع اساسية، قد تكون صحيحة في اتجاهاتها العامة، واعتبرتها مفاهيم جديدة، بعد انتقادها الموازنات السابقة . واكدت الموازنة انها اعتمدت على وجود ستراتيجية وطنية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ وضعتها وزارة التخطيط، والألتزامات الدولية التي وقعها العراق مع صندوق النقد الدولي، ووثيقة العهد الدولي مع العراق، وهي ملزمة للجميع وتمثل ستراتيجية عمل الحكومة .

ان وضع ستراتيجية للتنمية الوطنية لا شك يمثل انجازا مهما حيث تم اقرارها من اللجنة الاقتصادية العليا ومجلس الوزراء الا انها في كل الاحوال، وعلى وضعها الحالي، لاتمثل سياسة اقتصادية لكل القطاعات الاقتصادية للبلد وفق اهداف وجداول زمنية . وبرغم ان الستراتيجية قد وضعت الاحتياجات المالية، وبشكل خاص في مجال النفط والغاز والكهرباء والزراعة والنقل والاتصالات والمواصلات ، الا انه حتى الان لم يتم الالتزام بها .اضافة الى ذلك فأنها وضعت اطراً اجملتها في نفقات عامة من دون وجود تفاصيل للمشاريع المنوى اقامتها . وكان لابد من ان تقوم الوزارات والمؤسسات المعنية بتفصيلها الى برامج سنوية ومشاريع لها دراسات جدوى لبدائل يجري اختيار الافضل منها على اساس دراسات الجدوى المعدة مسبقا ، ويتم تنفيذها وفق جدول زمني من حيث الانفاق والأنجاز والبيات واجراءات، من اجل تسهيل عملية مراقبة التنفيذ لقياس الاداء وتحديد النتائج.

> انتقدت الموازنة السابقة إلا أن التساؤل هنا للغرض نفسه عن الأسباب التي أدت إلى هذه الانتقادات

وقد وضعت الستراتيجية على اساس الأحتياجات المالية في المجالات المختلفة، من اجل الوصول الى الاهداف المنشودة ، الا انها لم تأخذ بنظر الاعتبار الامكانات المالية والمادية والبشرية المتوفرة في العراق ، ولا سبل توفيرها ان تطلب الامر ذلك . ولذلك فهي تعبر عن رغبة في الوصول الى الاهداف المنشودة من دون الاخذ بنظر الاعتبار امكانية تحقيق ذلك حسب الموارد المالية والموارد الاخرى المتوفرة والاليات واجراءات تحقيقها، وهذا هو الفرق بين الستراتيجية والسياسة .

اما الالتزام بالاتفاقيات والعهود الدولية فانه لايشكل الا اطارا عاما للتوجه الاقتصادي الكلي باتباع اقتصاد السوق كمنهج اقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص، واعادة هيكلة مؤسسات الدولة وقوانينها بما ينسجم وهذا المنهج ، وعدم التوسع في الانفاق الحكومي غير الاستثماري، اضافة الى ضرورة تخفيف الدعم للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة على اساس تحقيق التوزيع العادل للثروة الوطنية، ومكافحة البطالة، ورفع المستوى المعيشي لمجموع الشعب العراقي . اضافة الى ذلك تطوير الجهاز المصرفي الى مستوى الصناعة المصرفية العالمية لتكون عونا للدولة في تفعيل النشاط الاقتصادي ولا سيما القطاع الخاص .

> ان تفعيل دور القطاع الخاص الانتاجي يحتاج إلى دعم مالي ومادي وقانوني من الدولة

لقد انتقدت موازنة ٢٠٠٨ الموازنات السابقة الا ان التساؤل هنا يفرض نفسه عن الاسباب التي ادت الى هذه الانتقادات ، فهل هناك تغير جذري في تركيبة الدخل الوطني، او في تركيبة ايرادات الدولة، او سياسة الانفاق، اوفي الضغوط الانفاقية التي تواجهها الدولة، الطارئة وغيرها؟.

الايرادات

ما زالت الايرادات من انتاج وتصدير النفط الخام هي الاساس في تكوين ايرادات الدولة، حيث بلغت حسب تقديرات الموازنة ٤٢، ٤ ترليون دينار، وتشكل ٨٣، ٦٪ من اجمالي العائدات . ان الانخفاض في نسبة حصة النفط من الإيرادات العامة في الموازنة، يعود الى توقع حصول اربعة ترليونات وخمسمئة مليار دينار عن استخدام اجواء العراق .

ان سياسة الايرادات مازالت تؤكد ان الموازنة تعتمد وستبقى تعتمد على ايرادات النفط الخام المصدر.

واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار عملية توزيع واعادة توزيع الدخل فمن الممكن القول ان كل ايرادات الموازنة تعتمد على ايرادات النفط، عدا مبلغ ٤، ٥ ترليون اندينار الناجمة عن رسم استخدام الفضاء الجوي وفي مجال زيادة اسهام البنود الاخرى في تحقيق الايرادات فأن الموازنة تكرر ما جاء في الموازنات السابقة ، حيث تؤكد ضرورة فرض ضرائب غير مباشرة مثل الضريبة العامة على المبيعات، الا ان العائق في ذلك هو عدم انجاز القوانين الخاصة بها (تشريعها) (وتنفيذها)، مع العلم ان الضرائب الجمركية (رسم اعادة الاعمار) هو ضريبة غير مباشرة ، قد تم اقرار زيادتها في عام ٢٠٠٥ الى ١٠٪ بدلا من ٥٪ ،الا انه حتى الان لم يطبق.

> إلى أين تذهب الأموال التي تزيد على تقديرات الموازنة؟

وما زالت الموازنة تؤكد، بالنسبة للضرائب المباشرة، ضرورة تحسين اداء الادارة الضريبية ونشر الوعي الضريبي طوال فترة وضع الموازنات الجديدة .

وما زالت الموازنة ، كما هو الحال في الموازنات التي سبقتها تؤكد ضرورة تنفيذ مشروع الضريبة على خدمة الهاتف النقال ، والتي لم توضح مفهومها والياتها حتى الان .

لقد بلغت الموارد المالية غبر النفطية ٨،٣٣٣ ترليون دينار، حسب الفرق بين المبلغ الاجمالي المذكور والموارد النفطية منها رسوم اعادة الاعمار ٤٠٣،٨ مليار دينار بزيادة ٩،٤ ٪ عن عام ٢٠٠٧ ، والارباح السنوية من نشاط الهيئات والشركات العامة ١٥٧،١ مليار دينار بزيادة ٣٦، ١ ٪ واجور الخدمات العامة البالغة ٥٢ مليار (نفس مبلغ عام ٢٠٠٧) والضرائب على الدخل ودخل الفوائد التي بلغت ١٠٢١ مليار دينار، والضرائب والرسوم الاخرى التي بلغت ٥٢٨٥،٩ مليار دينار، بزيادة ١١٤٠،٨ ٪ عن عام ٢٠٠٧ ، وذلك بسبب زيادة رسم استخدام الفضاء الجوي الذي ارتفع من صفر الى ٤٥٠٠ مليار دينار ، وهو المبلغ الذي ادى الى انخفاض نسبة الموارد النفطية في الموازنة .

ان المشكلة الاساسية التي يمكن التنويه بها هو السؤال بشأن ما تم تحقيقه من الموازنات السابقة ، واذا ما كانت ارقام ٢٠٠٧ غير منجزة حتى الان ، ففي الاقل الارقام الفعلية لعام ٢٠٠٦ ونصف سنة ٢٠٠٧ .

لقد تداول الاعلام عن وجود فوائض كبيرة في الموازنات السابقة ناجمة عن ضعف تنفيذ بعض ابواب النفقات في الموازنة ، بلغ المتراكم منها قرابة ٣٥ مليار دولار حتى اواسط عام ٢٠٠٧ . ومن غير الواضح اعداد موازنة بعجز يبلغ ٧٣٣٦ مليار دينار مع وجود هذا الفائض، ولماذا لاتستخدم هذه الفوائض او جزء منها لتطوير القطاعات الانتاجية . وهل الفوائض ناجمة عن عدم تنفيذ البرامج الاستثمارية فقط او انه ناجم عن زيادة العوائد النفطية . ان اخذ الاحتياط في احتساب ايرادات النفط يمثل سياسة احترازية مهمة الا انه لا يجوز المغالات في ذلك، اذ انه من غير المفهوم احتساب سعر برميل النفط الخام ب ٥٧ دولار، في الوقت الذي تؤكد فيه جميع التوقعات بزيادة السعر العالمي الى اكثر من ١٠٠ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٨ (السعر الحالي في السوق العالمية ٩٥- ٩٦ دولاراً للبرميل وذلك لسببين اساسيين هما زيادة الطلب المستمر على هذه المادة والانخفاض المستمر لسعر صرف الدولار مقابل العملات الاخرى . كما انه لا يمكن فهم هذا التقدير الاحترازي المغالى فيه، في الوقت الذي يتم فيه احتساب الكمية المصدرة على اساس ١، ٧ مليون برميل يوميا، مع العلم ان الموازنة تذكر بأنه لايمكن الوصول الى هذه الطاقة التصديرية الا في نهاية عام ٢٠٠٨ ، وبعد انجاز خطوات معينة تتعلق بالاستثمار والانجاز .

ان الناطق الرسمي باسم وزارة النفط قد صرح بأن صادرات النفط في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٧ قد بلغت ٥٨،٩ مليون برميل، اي بواقع ١،٩٦٣ مليون برميل /يوم، وبسعر ٨٣،٨٧ دولار للبرميل الواحد . وقد اكد الناطق الرسمي ايضا، ان الوزارة ستقوم بنشر المعلومات بشأن حجم الانتاج والصادرات والاسعار في كل شهر ، وهو اجراء اذا ما تم انجازه فانه يعبر عن شفافية وصدقية في عمل وزارة النفط يجب تقديرها واحترامها. والسؤال الذي يطرح نفسه، الى اين تذهب هذه الاموال التي تزيد على تقديرات الموازنة فيما اذا تجاوزت العجز المخطط لها؟.

عند مراجعة ايرادات موازنات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لا نجد فيها اي رقم عن القروض والمنح التي تسلمتها الدولة خلال تلك الاعوام سواء من الدول المانحة او المؤسسات الدولية ، الا ان وسائل الاعلام اعلنت ان العراق قام بتسديد قرض البنك الدولي البالغ زهاء نصف مليار دولار قبل وقت استحقاقه. واذا ما كنا نتكلم عن الشفافية في وضع الموازنة فلماذا لايتم وضع المبالغ المتسلمة كمنح او قروض في الموازنات او في الاقل في ملحق للموازنة مع تفاصيل استخدامها وفقا للأهداف من اجلها تم الحصول عليها . الاتشكل هذه القروض عند تسديدها بندا من بنود الانفاق في الموازنة؟.

النفقات الأستثمارية

ان تحليل باب النفقات في موازنة عام ٢٠٠٨ يظهر ما يلي : -

ان نسبة النفقات الاستثمارية البالغة ١٥،٨٦٠ ترليون دينار الى اجمالي النفقات البالغة ٥٨،١١٠ ترليون دينار ، تشكل ٢٧،٣ ٪ بينما تشكل٤٢،٢٥٠ ترليون دينار اي ما يعادل ٧٢،٧٪ من اجمالي النفقات . ان استعراض النفقات على المشاريع الاستثمارية يبين ان تخصيصات قطاع النفط تبلغ ٢،٤ ترليون دينار، وقطاع الكهرباء ١،٥٦ ترليون دينار، ومشاريع اقليم كردستان ٣،٢٢٣ ترليون دينار ،و ٨،٦٧٧ ترليون دينار لمشاريع اعمار الاقاليم والمحافظات ومشاريع الوزارات، وان اكثر هذه المبالغ مخصص لتطوير البنى التحتية التي تتمثل بالطرق والجسور والابنية الحكومية ومشاريع الماء والمجاري وغيرها من الخدمات العامة . وبرغم اهمية هذه الخدمات للمواطن التي ينتظرها بفارغ الصبر (ونأمل ان تكون هناك ملاحق في الموازنة تبين هذه المشاريع والمبالغ المخصصة لها واليات واجراءات تنفيذها والجدول الزمني لأنجازها) ، الا انها لن تستطيع حل المشاكل الكبرى التي يعانيها الاقتصاد العراقي وخصوصا في القطاع الانتاجي منه ، وبذلك سيبقى التوجه العام هو الاعتماد على الاستيراد لتلبية احتياجاته من السلع والخدمات الاساسية .

لقد اكدت الموازنة ضرورة تنمية وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الا انه من اللافت للنظر ان الموازنة لم تظهر اليات هذا التفعيل ولا التخصيصات المالية اللازمة لذلك ، الا عن طريق انجاز مشاريع الخدمات . ان تفعيل دور القطاع الخاص الانتاجي (الصناعي والزراعي) وخصوصا في المرحلة الانتقالية الحالية تحتاج الى دعم مالي ومادي وقانوني من الدولة . وخصوصا ان القطاع الخاص الانتاجي (الصناعي والزراعي) قد ورث كما هو الحال بالنسبة للقطاع العام وكل الاقتصاد العراقي ، تخلفا كبيرا في انتاجيته وخرابا في معداته ومنشآته ، بسبب الحصار الاقتصادي والحروب، اضافة الى الاستيرادات الهائلة التي تمت لتغطية الاحتياجات السلعية التي كان يفتقد اليها العراقي ، ولذلك فهو بحاجة ماسة الى تطوير نفسه وانتاجيته، عن طريق الدعم المالي الذي يمكن ان تقدمه الدولة في هذا المجال ، وذلك بتخصيص مبالغ لتطويره بوساطة القروض الميسرة وطويلة الامد، والتي لايستطيع القطاع المصرفي، في حالته الحاضرة من تقديمها ومن المعلوم ان القطاع الخاص هو اكثر ديناميكية في حركته، ويستطيع ان يصل الى نتائج اسرع مقارنة بالقطاع العام ، في توفير السلع الصناعية والزراعية اللازمة للاستهلاك المحلي وتعويض الاستيرادات . وستكون فاعليته اكثر نموا اذا ما تم اسناده ماليا وتشريعيا وخدميا . وهذا يمثل احد اهم الاهداف في ستراتيجية التنمية الوطنية، وفي الالتزامات الدولية امام صندوق النقد الدولي، ووثيقة العهد الدولي مع العراق . وفي نفس الوقت فأننا لانرى الاهتمام الكافي من الموازنة لتطوير المشاريع الانتاجية الحكومية، اذ ان التخصيصات الاستثمارية لوزارة الصناعة تبلغ ٤٠٠ مليار دينار (مايعادل ٣٣٣، ٣ مليون دولار) . واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ما يتردد عن الفورة الاعمارية المنتظرة في العراق، وخصوصا في قطاع الوحدات السكنية، فأن هذه المبالغ لاتكفي لأعادة اعمار سوى جزء غير كبير من المشاريع الانتاجية في الصناعة الانشائية كالسمنت والطابوق والحديد والصلب، (اذا ماكانت هذه المبالغ مخصصة لمثل هذه المشاريع)، وهذا يعني زيادة تكاليف اعادة الاعمار في العراق ، لأن ذلك يعزز الاعتماد على الاستيراد. ومن المعلوم ان تكاليف نقل هذه المواد ستكون عالية جدا قياسا الى تكاليف انتاجها، وخصوصا وان جميع موادها الاولية متوفرة في العراق، وكانت وزارة الصناعة قد اقترحت تخصيص مبلغ ٧٥٠ مليار دينار لعام ٢٠٠٨، اي ما يعادل ٦٢٥ مليون دولار، الا انها لم تحصل الا على مايعادل نصف هذا المبلغ . في الوقت الذي تمت الاستجابة لتغطية كامل المبلغ المقترح لأمانة مجلس الوزراء ١٧٠،١مليار دينار لتغطية نفقات الموجودات غير المالية، الذي يخصص عادة وبشكل اساسي لشراء السيارات . واذا ما اردنا فعلاً تفعيل القطاع الانتاجي وخصوصا الصناعات الانشائية، وزيادة حصته في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي ، فأن التخصيصات اللازمة لقطاع الصناعة (عام وخاص) في عام ٢٠٠٨ لايمكن ان تقل عن مليار دولار (١،٢ ترليون دينار) يخصص الجزء الاكبر منه لأعادة هيكلة مشاريع انتاج المواد الانشائية ، والتي تعتبر ضرورية لتغطية جزء مناسب من الحاجة المحلية لهذه المنتجات ، وذلك من اجل خفض تكلفة اعادة الاعمار للبنى التحتية والحاجة الى الوحدات السكنية، وهي في نفس الوقت ستعمل على تخفيض الجزء الاكبر من انفاق الموازنة على هذه الشركات (اجمالي العاملين في الهيئات والشركات العامة يبلغ (٦٣٣٢٣٣) منتسبا)، ونفقاتهم البالغة ١،٦٧٩ ترليون دينار/ سنة، وللأسف الشديد فان الموازنة العامة وفي جميع الموازنات السابقة تعيد نفس الجملة

> لماذا لا تستخدم الفوائض من الموازنات السابقة او جزء منها لتطوير القطاعات الإنتاجية؟

(وسيتم لاحقا تحديد مبلغ الدعم المخصص لكل من هذه الهيئات والشركات العامة لعدم توفر المعلومات الكافية حتى الان لكل شركة عامة، وستتوجه الشركات والهيئات العامة اعلاه، من خلال وزاراتها، الى وزارة المالية لطلب الدعم، وعلى اساس كل حالة على حدة)

منتسبي

في الهم الاقتصادي

التنافسية وملف الأولويات

حسام الساموك

مازال الواقع الاقتصادي يتجرّع كأس الركود والشلل المتفاقمين،في كل حلقاته وتوجهاته وخاصة في اطار توقف القطاعات الانتاجية بكل صنوفها الزراعية والصناعية والخدمية مما يحتم التفكير أولا وقبل كل شئ بمحاولات جادة لاستئناف نشاط ما يمكن اعادة الحياة فيه قبل الانشغال بالعوامل الداعمة لبرامج النوعية على أهميتها.

وفقا لذلك لانتردد في العمل على ترصين آليات تشكل ضمانات أكيدة لتطوير العمليات الانتاجية وتحسين أدائها وتحصينها بما يتصدى لكل عوامل فيروسات الفساد وينمي وعي اداراتها وحتي العاملين فيها من ملاكات فنية وادارية على السواء.

> ينبغي أن نعجّل فيه على صعيدي مشاريع القطاعين العام والخاص استئناف دورة الانتاج التي تتفاقم آثار توقفها بما ألحق أفدح الضرر بعموم حلقات ساحتنا الانتاجية واقتصادنا الوطني

في هذه الأثناء تنشط أجهزة شتى في العمل على ارساء قيم لانشك في أهميتها لتحقيق تلك الضمانات الضرورية، برغم الاعتراف بأن بعضها ينطلق من قناعات مشكوك فيها ،لتغدو نشاطاتها مجرد ممارسات شكلية لتحقيق مصالح ومنافع شخصية أو جهوية،لكننا حين نتوقف عند فعاليات وزارة الصناعة عبر ندواتها وجلساتها الحوارية ومنها على سبيل المثال دعوتها لجهات معنية شتى لمناقشة موضوعة (التنافسية والاصلاح الاقتصادي)،نتمنى مخلصين ألا تكون توجهاتها مجرد (اسقاط فرض) أو حتى بدائل عن مهمات لابدّ من انها أكثر جدوى وأهمية والمتمثلة بالعمل على اعادة الحياة لما يمكن أن يستأنف العمل فيه- في الأقل- من مشروعات الوزارة الانتاجية التي كانت تلبي متطلبات السوق المحلية وعدداً هائلاً من المشاريع التي تعتمد على انتاجها والتابعة للقطاع الخاص.

صحيح اننا بحاجة تامة لارساء قواعد ومنطلقات ومنهجيات تحقق آليات رصينة للسلامة والأمان اعتمدت في مؤسسات العالم المتقدمة لكن ما ينبغي أن نعجّل فيه على صعيدي مشاريع القطاعين العام والخاص على السواء استئناف دورة الانتاج التي تتفاقم آثار توقفها بما ألحق أفدح الضرر بعموم حلقات ساحتنا الانتاجية واقتصادنا الوطني على السواء. وهنا نسأل السادة المعنيين في وزارة الصناعة عن المصلحة المتأتية من توقف مشروعات يؤكد المتخصصون جاهزيتها للانتاج بعد اجراءات في مقدور الدولة والأجهزة المعنية انجازها لتحقق مردودات شتى :منها تجاوز حالة التوقف القسري لتلك المشاريع بما يلغي واقع تلقي عمالها وفنييها رواتبهم من دون عمل وما يعني ذلك من خسائر مباشرة، وعودة برامج الانتاج وما توفره من دعم مباشر لموارد الدولة التي تفتقر اليها، وما سبق ان اشرناه من دور فاعل في تشغيل المشاريع المتوقفة التابعة للقطاع الخاص التي تعتمد في اشتغال مكائنها والكوادر البشرية العاملة فيها على انتاج مشاريع القطاع العام.

ان تلك التوجهات تشكل حلولا لمشكلات حلقات واسعة ضمن واقع التدهور القائم في بنى الدورة الاقتصادية وما تعاني من ازمات لا تبدو عميقة او مستحيلة.

مؤشرات

أرباح

- حققت شركة الأسمدة العربية السعودية (سافكو) أرباحا قدرها ٧٤١,٥ مليون ريال (١٩٧,٧ مليون دولار) في الربع الأخير من العام الماضي بزيادة ١٣٥,٧ في المئة عن الفترة المقابلة من السنة السابقة.

وأظهر استطلاع أجرته رويترز الشهر الماضي أن توقعات المحللين للأرباح تتراوح بين ٧٠٦ ملايين و٨٣٣ مليون ريال.

وكانت سافكو أعلنت أرباحا قدرها ٣١٤,٥ مليون ريال في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦, وتملك الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) أكبر شركة للكيماويات في العالم من حيث القيمة السوقية ٤٢ في المئة من سافكو.

استقرار

سنغافورة (رويترز) - استقرت اسعار النفط للعقود الاجلة في التعاملات الصباحية في اسيا يوم الثلاثاء بعد مكاسبها القوية في الجلسة السابقة والتي اثارها تعطل المزيد من الامدادات من نيجيريا وتجدد التوترات السياسية.

وبحلول الساعة ٠٢٤٥ بتوقيت جرينتش كان الخام الامريكي الخفيف للعقود تسليم شباط مرتفعا ١٠ سنتات عند ٩٤,٣٠ دولار للبرميل بعد ان سجل قفزة بلغت ١,٥١ دولار يوم الاثنين عندما ارتد عن ثلاث جلسات متتالية من الخسائر اثارتها مخاوف من ركود اقتصادي في الولايات المتحدة قد يؤثر سلبا على الطلب على الخام.

وزاد خام القياس الاوروبي مزيج برنت سنتا واحدا الي ٩٢,٩٣ دولار للبرميل بعد أن قفز ١,٨٥ دولار يوم الاثنين.

ولقيت اسعار النفط دعما ايضا من ضعف الدولار مما ساعد في صعود اسواق السلع الاساسية في مجملها.

إنصياع

بدأت البنوك في منطقة الخليج العربية ترضخ لضغوط لكي تقطع العلاقات مع إيران بينما تدعو الولايات المتحدة إلى تشديد العقوبات على طهران بسبب برنامجها النووي.

وقال مصرفيون إن البنوك في الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر اقتصاد عربي أوقفت إصدار خطابات الضمان للشركات الإيرانية في حين تضغط البحرين على أكبر بنوكها لتجميد العمليات الإيرانية لإحدى وحداته.

ولطالما تمتعت إيران التي تزداد عزلتها من جانب الغرب بعلاقات اقتصادية وثيقة مع معظم دول الخليج ولاسيما الإمارات والبحرين البلدان الحليفان لواشنطن وموطن أكبر مراكز المال في الشرق الأوسط.

ورغم ازدهار الأعمال عبر شاطيء الخليج من التجارة الرسمية والسياحة إلى التهريب إلا أن الجهود الأمريكية لمنع وصول إيران إلى النظام المالي العالمي بدأت تترك أثرا.

دعوة

قال الرئيس الاميركي جورج بوش انه يأمل ان ياخذ مصدرو النفط في الاعتبار تبعات "الارتفاع المفرط" في الاسعار عندما يبحثون في مستوى الامدادات، وذلك خلال زيارته الى السعودية، وقال الرئيس الاميركي خلال لقاء مع مستثمرين سعوديين انه سيبحث مع العاهل السعوديخلال محادثاتهما اسعار النفط المفرطة في الارتفاع والعبء الكبير الذي يشكله ذلك على اقتصادنا".

واشار بوش الى انه سيقول للملك عبد الله انه "يأمل ان تتفهم (اوبك) عندما تبحث في مستويات الانتاج المختلفة، انه عندما يعاني احد اكبر المستهلكين، فان ذلك يعني مستوى اقل من الشراء، ومبيعات اقل من النفط والغاز".

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الرابع والثمانين بعد الالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق ١/١٥/ ٢٠٠٨ وكانت النتائج كالآتي:

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٥
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢١٤
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٢١٢
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٥٦,١١٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	٢,٠٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	٥٦,١١٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	٢,٠٠٠,٠٠٠

١- علما ان :-

أ - سعر البيع للحوالات (١٢١٤) دينار/ حوالات.

ب- سعر البيع النقدي (١٢٢٤) دينار/ دولار .

ج- سعر الشراء النقدي (١٢٢٣) دينار / دولار.

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (٨,٢٦٥,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٤٧,٨٥٠,٠٠٠) دولار.